

شركة الأعمال التطويرية الغذائية
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية
القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع المستقل
للمنّة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

شركة الأعمال التطويرية الغذائية

(شركة مساهمة سعودية)

فهرس القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

صفحة	جدول المحتويات
٣-١	تقرير المراجع المستقل
٤	قائمة المركز المالي الموحدة
٥	قائمة الدخل الشامل الموحدة
٦	قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
٧	قائمة التدفقات النقدية الموحدة
٣٥ - ٨	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تقرير المراجع المستقل

المحترمين

إلى السادة / مساهمي شركة الأعمال التطويرية الغذائية
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

الرأي:

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة الأعمال التطويرية الغذائية- شركة مساهمة سعودية- ("الشركة") والشركة التابعة لها (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة") ، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة بما في ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعذر من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحدة للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وأدائها المالي الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا في المراجعة.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت لها بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لانقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

تحقق الإيرادات	
أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
سجلت المجموعة خلال عام ٢٠٢٢م إجمالي مبيعات بمبلغ ٩٨,٦٥٠,٤٤٠ ريال سعودي (٢٠٢١م: ١٠٠,٨٥٨,٧٤٣ ريال سعودي)	قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات من بين أمور أخرى على ما يلي:
تتم ترتيبات مبيعات المجموعة على أساس نقاط البيع.	- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات الخاصة بالشركة من خلال الأخذ بالاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء".
يعتبر إثبات الإيرادات أمر مراجعة رئيسي لأن الإيرادات تعد مقياساً لأداء الشركة وربحيته وما تحتويه على مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الداخلية عند إثبات الإيرادات والتي قد ينشأ عنها مخاطر جوهرية.	- تقييم تصميم وتطبيق واختبار مدى الفاعلية التشغيلية للإجراءات الرقابية للشركة متضمنة فحص النظم الآلية المتعلقة بتشغيل العمليات المحاسبية، بما في ذلك الإجراءات الرقابية لمكافحة الغش عند إثبات الإيرادات وفقاً لسياسة الشركة.
يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٢٥-٥ من هذه القوائم المالية المتعلقة بالسياسة المحاسبية الخاصة بإثبات الإيرادات وكذلك الإيضاح رقم ٢٣ من هذه القوائم المالية المتعلقة بالإفصاحات ذات الصلة.	- تنفيذ إجراءات مراجعة تحليلية للإيرادات، وذلك بمقارنة المبيعات للسنة الحالية مع السنة السابقة وتحديد أسباب التقلبات الجوهرية والتي تتطلب فحص إضافي في ضوء تفهمنا لظروف التشغيل بالشركة معتبراً لظروف السوق أيضاً ووفقاً لطبيعة تشغيل الشركة.
	- تقييم مدى كفاية الإفصاحات التي قامت الإدارة بإدراجها في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)**المعلومات الأخرى**

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا ما كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا التقرير السنوي، عندما يكون متاح لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها أو لا يوجد بديلاً واقعياً غير ذلك.

والمكلفين بالحوكمة أعضاء مجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة:

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ستكشف دائماً أي خطأ جوهري (إن وجد). إن الأخطاء يمكن أن تنشأ عن الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرياً إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملانة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لغايات تصميم إجراءات مراجعة مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في المجموعة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملانة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على الاستمرارية كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت الانتباه في تقرير مراجعتنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملان، فنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراجعتنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

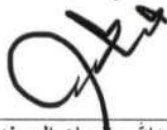
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإفصاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة ، لاداء رأي حول القوائم المالية الموحدة، ونحن مسؤولون عن الاشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة، ونظّل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق من بين أمور أخرى بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال مراجعتنا.

كما نقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً نوضح فيه أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يغتد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة عنها، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة. تم توضيح هذه الأمور في تقريرنا باستثناء ما تمنع النظم أو التشريعات الإفصاح العام عنه أو إذا قررنا - في حالات نادرة جداً - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

عن الغراشي وشركاه



عبدالله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

التاريخ: ٣٠ مارس ٢٠٢٣م

الموافق: ٠٨ رمضان ١٤٤٤هـ